التحليل المكاني للخدمات الامنية لمراكز الشرطة في دولة الامارات

"دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"

إعداد

سالم محمد سعيد النقبي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم وتحليل الوضع الراهن للكفاءة المكانية بمراكز الشرطة في دولة الإمارات ومدى ملائمه هذه الخدمات لخدمة سكان الدولة، بالتقليل من اثارها السلبية ومحاولة الوصول الى المواقع المثلي، وذلك للوصول الى رفع الكفاءة المكانية للخدمات الأمنية التي تلبي حاجات السكان في الوقت الراهن ومستقبلاً مع مقترح بنموذج يحدد الحدود الجغرافية لمراكز الشرطة المستقبلية، وكشفت النتائج ان الوضع الراهن بتوزيع الخدمة الأمنية في دولة الإمارات لا يحقق الكفاءة المكانية التي تخدم المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في منطقه الدراسة؛ اذ اتخذ نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في الإمارات نمط التوزيع العشوائي المبني على الصدفة اتخاذ مواقعها الحالية، ولقد أوصت الدراسة بإعادة توزيع مراكز الشرطة وانشائها في دولة الإمارات التي يبلغ عددها 86 مركزاً للشرطة يمكنها من تغطيه جميع مناطق الدراسة داخل الدولة، التي تشهد كثافة سكانيه مرتفعة وتوسعه ناحيتها داخل النطاق الحضري في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية:

الخدمات الأمنية - صلة الجار الأقرب - الحرم المكاني - الوظيفة الاجتماعية - سهولة الوصول

Spatial Analysis of Security Services for Police Stations in the UAE "A Geographical Study Using Geographic Information Systems"

Abstract

This study aims to evaluate and analyze the current situation of spatial efficiency in police stations in the UAE and the suitability of these services to serve the population of the country, by minimizing their negative effects and trying to reach optimal locations, in order to raise the standard of living and raise the spatial efficiency of security services that meet the needs of the population at the present time. In the future, with a proposal for a model that determines the geographical boundaries of future police stations, the results revealed that the current situation in the distribution of security services in the UAE does not achieve spatial efficiency in serving areas with high population density in the study area. The pattern of spatial distribution of police stations in the Emirates took the pattern of random distribution based on chance, taking their current locations. The study recommended redistributing and establishing police stations in the Emirates, which number 86 police stations, enabling them to cover all study areas within the country, which is witnessing a high population density. It has expanded within the urban area in recent years

Keywords:Security services - Nearest neighbor connection - Spatial sanctuary - Social function - Accessibility

المقدمة:

بعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني، ومؤشر على الاستقرار والازدهار والتقدم في الوطن ويرى بعض الخبراء أن الأمن يعنى ببساطة سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلة في التهديدات العسكرية أو التعدى داخل المجتمع من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات، مما يعد مؤشرا خطيرا لافتقاد الأمن، وبقدر حاجة المجتمع للأمن تكون حاجته المقوماته وركائزه الأساسية التي تسهم في توفير الأمن، وبناء المجتمعات الحديثة وعاملا مهما في تقدم الأمم ورقيها (مضر خليل العمر، 2001، ص 2).

فالمجتمع الذي يتوافر فيه الأمن والأمان ينعكس ذلك على سلوكياته ومنجزاته ودرجة تقدمه ورقيه حيث إن ذلك يبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية، وتتداخل مستويات الأمن على الأمن القومي الذي يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة، مع الأمن الإنساني، وقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ظل العولمة والتطورات الحديثة التي تفرض أخطارا جساما طارق محمد سليمان، 2016، ص (21) ومتغيرات لها آثار مختلفة على حياة الفرد والجماعة.

أولاً- حدود منطقة الدراسة:

تقع دولة الإمارات بين دائرتي عرض 22 °: 265 ° شمالاً، خطى طول 00 51 °: 5 56° شرقاً وجغرافياً تقع ضمن دول الشرق الأوسط بين سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، وتحديداً على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بمساحة تبلغ حوالي 83,600 كيلومتر مربع، وهي تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً بالنسبة إلى مضيق هرمز عبر مداخلها الغربية، وقد لعب الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات دوراً كبيراً في نمو البيئة الاقتصادية فيها، لا سيما بعد الخمسينيات من القرن الحالي، حيث جعلها موقعها كدولة قائمة بين مراكز الأعمال في آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، والمحيط الهادئ، وأمريكا الشمالية محوراً اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط، لا سيما لرجال الأعمال في أمريكا الشمالية وأولئك المسافرين من الهند إلى كافة أقطار العالم، فيما يعتبرها التجار القادمون من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية، بالإضافة إلى اتخاذها محوراً من قبل آلاف الشركات الصينية للتجارة في أفريقيا، وهي الأمور التي دفعتها إلى تشكيل شبكة مواصلات برية وجوية مكنتها من الاتصال بمختلف دول العالم ومدنه (طارق محمد سليمان، 2016، ص 35).

شكل (1) الموقع الجغرافي لدولة الإمارات

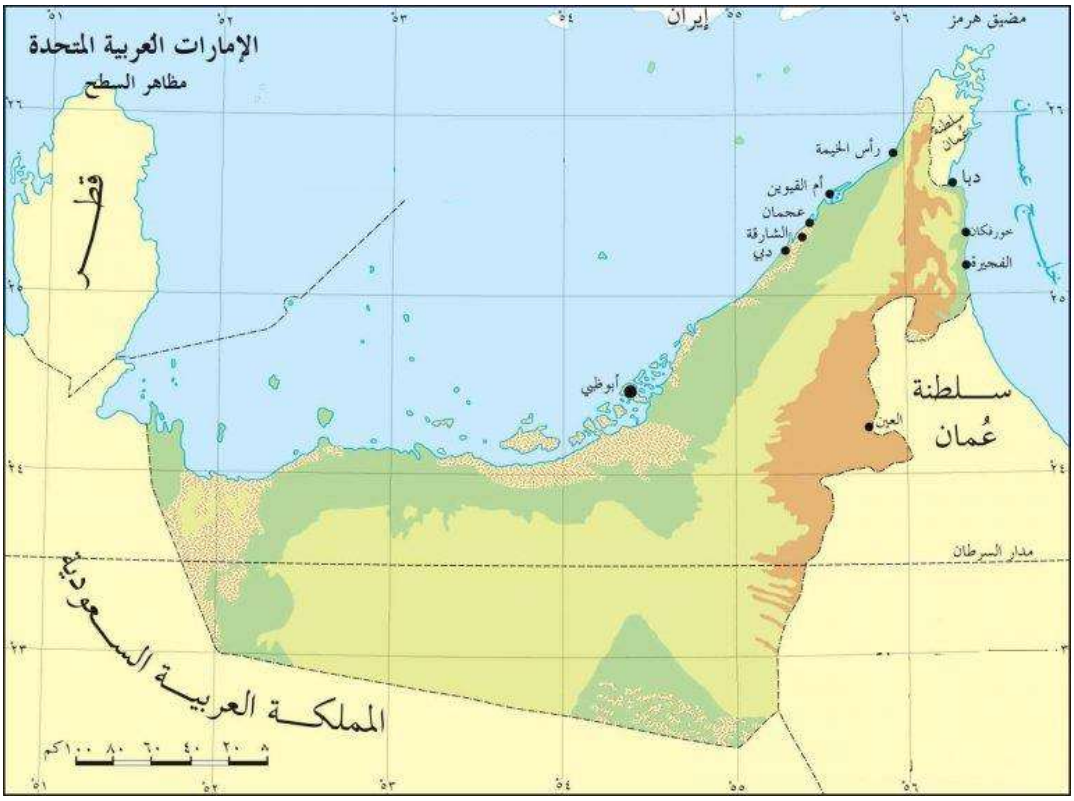

المصدر: أطلس الإمارات الطبوغرافي عام 2024م.

ثانياً- مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة الدراسة في عدم كفاءة توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات وتركزها في مناطق معينة من الدولة، مما يحقق عدم العدالة في توزيعها، ومن ثم قلة الاداء في مكافحة الجريمة، حيث إن الدولة تشهد زيادة سكانية في السنوات الاخيرة؛ مما نتج عنه توسع في رفعتها العمرانية وتنوع أنشطتها الاقتصادية، ومن ثم الضغط والطلب المستمر على الخدمة الأمنية، ويمكن القول إن التركيب الداخلي للمناطق الحضرية في دولة الإمارات وتغيرها باستمرار يمكن أن يسهم في زيادة الجريمة، لذلك تسعي الدراسة الي تحليل الوضع الراهن لتوزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات، وتقييم كفاءتها المكانية، وإمكان تطويرها كونها من أهم الخدمات التي ترتبط بأمن المواطن واستقراره.

ثالثاً- تساؤلات البحث :

تكمن تساؤلات الدراسة في الإجابة على بعض الأسئلة ومنها ما هي أهم المؤشرات التي تقيس تركز مراكز الشرطة في دولة الإمارات؟ وما هي مناطق الدراسة التي تتحقق بها مستويات الأمان هل هي مرتفعة -متوسطة- منخفضة؟ وما هي أهم المشكلات التي تعترض تحقيق اهداف الخدمات الأمنية في دولة الإمارات؟ وإلى أي مدى يمكن استخلاص مؤشرات خاصة بمنطقة الدراسة؟

رابعاً- أهداف البحث:

تتعدد أهداف الدراسة ومنها: تقييم وتحليل الوضع الراهن للكفاءة المكانية لمراكز الشرطة في دولة الإمارات، ومدى ملاءمتها لخدمة سكان الدولة للتقليل من آثارها السلبية، ومحاولة الوصول الي المواقع المثلى لتوزيع مراكز الشرطة من أجل رفع مستوى الكفاءة المكانية للخدمات الأمنية التي تلبي حاجات السكان في الوقت الراهن ومستقبلاً، واقتراح الحدود الجغرافية لمراكز الشرطة المستقبلية بناء على شروط المعايير التخطيطية لإنشاء مراكز الشرطة.

خامساً- فرضية البحث:

هناك تباين في التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في دولة الإمارات بناءً على الحجم السكاني في النواحي، وأنه كلما زاد عدد السكان ارتفع مستوى الجريمة، وذلك لعلاقته بالتنوع العرقي للسكان.

سادساً- أهمية البحث:

تتعدد أهمية الدراسة ومنها: تعد دولة الإمارات من أهم دول الخليج العربي التي تشهد توسعاً عمرانياً وسكانياً، وما رافقه من عدم الكفاءة المكانية للخدمات الأمنية، وعدم مناسبتها للحجم السكاني حسب معايير انشاء مراكز الشرطة في المدن وابراز الجانب التطبيقي للجغرافيين عبر حل مشكلات التوزيع الجغرافي للخدمات العامة داخل المدن باستخدام التحليل المكاني لما للجغرافي من دور مهم في التخطيط والتنمية، ومن ثم تمكن صناع القرار من اتخاذ القرار السليم للقيام بتحسين الكفاءة المكانية الأمنية التي تهم المواطن، وتعد الدراسة من الدراسات الأولى في تقييم وتحليل الكفاءة المكانية للخدمات الأمنية داخل دولة الإمارات.

سابعاً- منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المناهج والأساليب، ومنها المنهج السلوكي والمنهج الإقليمي والمنهج الوظيفي والمنهج التاريخي ومنهج النظم، ومن الأساليب التي اعتمدت عليها الدراسة الأسلوب الكمي والأسلوب الكارتوجرافي والأسلوب التقني المعاصر والدراسة الميدانية.

تمهيد:

يركز مفهوم الأمن على الإنسان الفرد وليس على الدولة، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد، (اسراء هيثم أحمد، 2018، ص 71) بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنين في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية مما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية أو دولية وتنشط منظمات إنسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لا تستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات، ويرتكز مفهوم الأمن بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية (محمد مدحت، 1995، ص).

ويعتبر الأمن الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار (خالد احمد عمر، 1997، ص 78).

ومن الجدير بالذكر أن استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي يساهم في إرساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب، مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة، وفى هذا صون للحرية واحترام لحق الإنسان في الاعتقاد والعبادة بما لا يؤثر على حقوق الآخرين في هذا السياق (خالد احمد عمر، 1997، ص 89).

وجبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل.

المبحث الأول- تطور الخدمات الأمنية في دولة الإمارات:

منذ أن خلق الله البرية كانت حاجة الإنسان والمجتمعات للأمن حاجة حيوية لأجل استمرار الحياة واستقرارها وعمران الأرض، وغياب الأمن يترتب عنه الخوف وانعدام الطمأنينة مما يؤثر في حياة المجتمعات، ويدل الأمن الاجتماعي على عدة مظاهر وجوانب مثل سلامة الأشخاص والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية المهددة لسلامتهم الجسدية وممتلكاتهم الخاصة، ومن خطر الجريمة والمجرمين، ولا يتحقق الأمن الاجتماعي؛ (المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض، 1986، ص 9) إلا بتوافر جملة من العمليات والمعايير المجتمعية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، يسعى المجتمع وأفراده لتجسيدها، وتقوم سلطة الدولة بفرضها بواسطة القانون والتنظيم كما يساهم فيها المجتمع المدني.

وتقوم مؤسسات الدولة كل في مجال اختصاصها بفرض النظام وسيادة القانون بواسطة أجهزتها الإدارية والقضائية من جهة، والتوعية الاجتماعية ومسؤولية المجتمع المدني في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من جهة أخرى، ومن مؤسسات الدولة الهامة التي يقع على عاتقها عبء توفير الأمن: إدارة الشرطة التي تضطلع بمهمة حق الدولة في فرض قيود تحد بها من حريات الأفراد بقصد حماية النظام العام في مختلف مظاهره (الأمن العامّ والسكينة العامّة والصحّة العامّة) عدة وظائف تضبطها القوانين أهمها الوظيفة الإدارية والقضائية والاجتماعية، متبعة في ذلك وسائل ردعية ووقائية، مثل أعمال الضبط القضائي الهادفة لتتبع المجرمين والكشف عنهم وإلقاء القبض عليهم لتقديمهم للعدالة التي تقتص منهم لغاية توفير الأمن للمواطنين، أو الضبط الإداري الذي يُنظم شؤون الناس اليومية ويرسم حدود كل فرد وواجباته وذلك بواسطة (مثلا) شرطة المرور، والبناء، وحفظ الأمن العام، إلى جانب الوظيفة الاجتماعية التي قوامها توعية المواطن بأهمية وضرورة الحفاظ على أمنه الخاص وأمن الجماعة بالتعاون الوثيق مع الشرطة، وتقديم يد المساعدة للمواطنين والتقرب من بعض مشاكلهم الاجتماعية بالخصوص (محمد عاطف، 1988، ص 89).

ويرى علماء الاجتماع أن غياب وتراجع معدلات الجريمة بمختلف أشكالها يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، والعكس فإن تفشي الإجرام يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والاجتماعية في الحد من الجريمة والتصدي لها، وأن حماية الأفراد والجماعة من مسؤولية الدولة-من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة الأمنية والقضائية، واستخدام القوة ناصر عبد الله الصالح، محمد محمود السرياني، 1420هـ، ص (14) إذا تطلب الأمر ذلك ليتحقق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء للدولة بصفتها الحامي الأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وتوفير العيش الكريم لهم.

لا شك أن لجهاز الشرطة عملا كبيراً وأساسياً في تحقيق الأمن الاجتماعي، أولا بأدائه الدور الكامل في خدمة الأمن العام بالتعاون مع مؤسسات الدولة الأخرى، وثانيا تقربه من المواطن وتعاونه معه لتجسيد هذا الأمن، ويوضح الجدول (1) تطور أعداد مراكز الشرطة في دولة الامارات خلال الفترة 2000-2024م

جدول (1) تطور أعداد مراكز الشرطة في دولة الامارات خلال الفترة 2016 – 2024

السنوات	أعداد مراكز الشرطة		عدد العاملين		نصيب الفرد من المساحة مراكز الشرطة (نسمة/ مركز شرطة)
	عدد	معدل النمو السنوي	عدد (بالألف)	معدل النمو السنوي	
2000	67	0.1	20.2	1.1	178780
2004	69	0.1	28.5	1.2	180250
2008	70	0.1	39.8	1.2	185454
2012	74	1.1	42.5	1.5	197545
2016	79	1.1	45.0	1.2	198545
2020	80	1.1	55.2	1.2	202124
2024	86	1.1	64.0	1.3	225250

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مركز دعم واتخاذ القرار، دولة الإمارات، بيانات غير مشنورة، عام 2024

بدراسة أرقام الجداول (1) والشكلين (1)، (2)، (3) يلاحظ الارتفاع التدريجي لأعداد مراكز الشرطة في دولة الإمارات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أعداد مراكز الشرطة نحو 76 مركزاً للشرطة عام 2000م ثم ارتفعت لتسجل 70 مركزاً للشرطة عام 2008م، بمعدل نمو سنوي بلغ 1.1، ويعزي ذلك لاتساع مساحة الدولة، وارتفاع اعداد سكانها، ثم واصلت الارتفاع لتسجل 74 مركزاً للشرطة عام 2012م ثم ظلت اعداد المراكز ثابتة عام 2016م بنحو 79 مركزاً للشرطة، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتسجل 80 مركزاً للشرطة عام 2020م، ثم استقرت حالياً لتصبح 86 مركزاً للشرطة تخدم نحو 3.4 مليون نسمة، وقد بلغ متوسط نصيب السكان من مراكز الشرطة نحو 197547 / مركز شرطة في دولة الإمارات.

شكل (2) تطور أعداد مراكز الشرطة في دولة الامارات خلال الفترة 2000 - 2024م

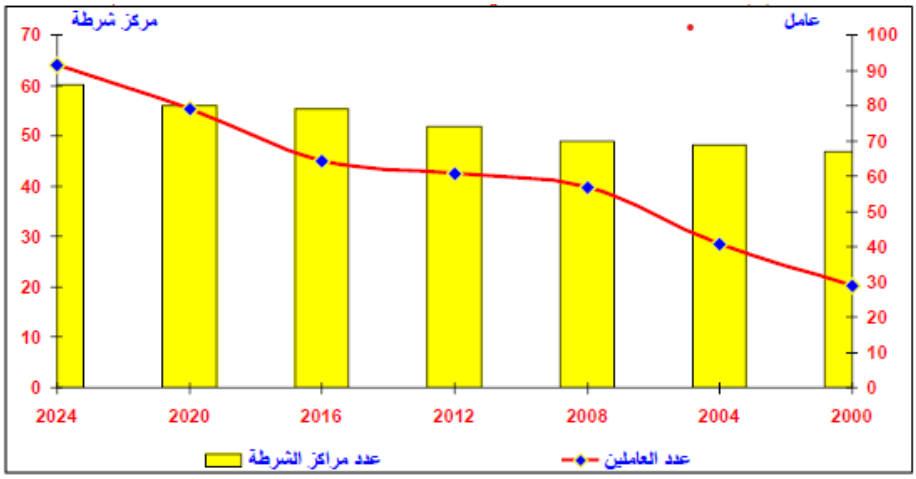

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1)

شكل (3) تطور أعداد العاملين في مراكز الشرطة في دولة الإمارات خلال الفترة 2000-2024م

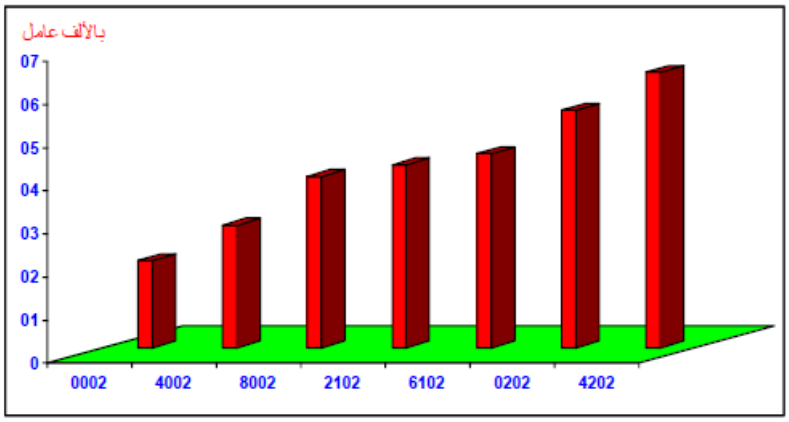

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (1)

المبحث الثاني- التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في الامارات:

إن جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة الأمنية الرسمية والمدنية في الدولة، حيث أنه ممنوح الثقة، وصلاحية التصرف، من أجل مراقبة الأحوال العامة للمواطنين والأفراد، ولعب دور الوسيط بين أصحاب الحقوق المسلوبة، والجهات أو الأشخاص الذين سلبوا هذه الحقوق، ولا تعتبر هذه الوظيفة الوحيدة لجهاز الشرطة ورجالاتها، بل هناك العديد من الأمور التي يقومون بها، وتشكل أهمية كبيرة للمجتمع، وفي هذا المقال سنذكر هذه الاهمية (اسراء هيثم أحمد، 2018، ص 87).

وتمنع الشرطة أي مظاهر من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو القوانين العامة، مثل: إحداث الفتن الداخلية، أو التحريض على الأقليات الدينية في المجتمع، أو التحريض على شخصية ما دون وجه حق، أو إرباك الصف العام بصورة عامة، كما يفض رجال الشرطة الخصومات والمشاجرات، التي يمكنها الوصول إليها حال نشوبها، لا سيما إن هناك بعض المشاجرات التي تؤدي إلى تهديد حياة الأشخاص الأبرياء، وتخريب ممتلكات المواطنين، والممتلكات والمرافق العامة، بالإضافة إلى التسبب بفزع الناس وقض مضاجعهم الأمن. (ماهر صالح أحمد، عبد الامير عباس عبد، 2020، ص 9).

وتراقب الشرطة عملية تطبيق القوانين العامة التي تقرها الجهات التشريعية في الدولة، سواء المجلس النيابي أو البرلمان، أو تلك التي يقرها رئيس الدولة، ضمن صلاحيته في هذا الإطار، بعد تمرير بعض المراسيم على البرلمان، للمصادقة عليها أو تقديم الاعتراض، وهذا ما يضمن بالمحصلة حفظ حقوق الأفراد اسراء هيثم أحمد، 2018، ص (54) وردع أي شخص وأي جهة كانت من الإقبال على مخالفة القوانين، والتأثير على حقوق الآخرين، إلى جانب الحد قدر المستطاع من خطر حدوث الجريمة.

جدول (2) التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في دولة الإمارات عام 2024م

الإمارات	أعداد مراكز الشرطة		عدد العاملين		نصيب الفرد من المساحة مراكز الشرطة (نسمة/ مركز شرطة)
	عدد	(%)	عدد بالألف	(%)	
دبي	10	11.6	30.0	46.8	170541
أبو ظبي	28	32.5	10.0	15.6	95780
الشارقة	15	17.4	5.2	8.1	78550
رأس الخيمة	7	8.1	3.5	5.4	50240
عجمان	10	11.6	5.8	9.0	45454
الفجيرة	13	15.1	5.5	8.5	37745
القويين	3	3.5	4.0	6.2	35651
الإجمالي	86	100	64.0	100	54150

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات مركز دعم واتخاذ القرار، إمارة دبي، بيانات غير منشورة، عام 2024

من دراسة بيانات الجدول (2) والشكل (4) تتضح الحقائق التالية:

- أعداد مراكز الشرطة في الإمارات بلغت 86 مركزاً للشرطة تخدم نحو 9.4 مليون نسمة، حيث متوسط نصيب الفرد من مراكز الشرطة نحو 54150 نسمة/ مركزاً للشرطة، ويعزى ذلك لاتساع مساحة دولة الإمارات العربية وتطلعها المستمر لزيادة الخدمات الأمنية داخل الدولة حفاظاً على الأمن العام.

شكل (4) التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في دولة الإمارات عام 2024م.

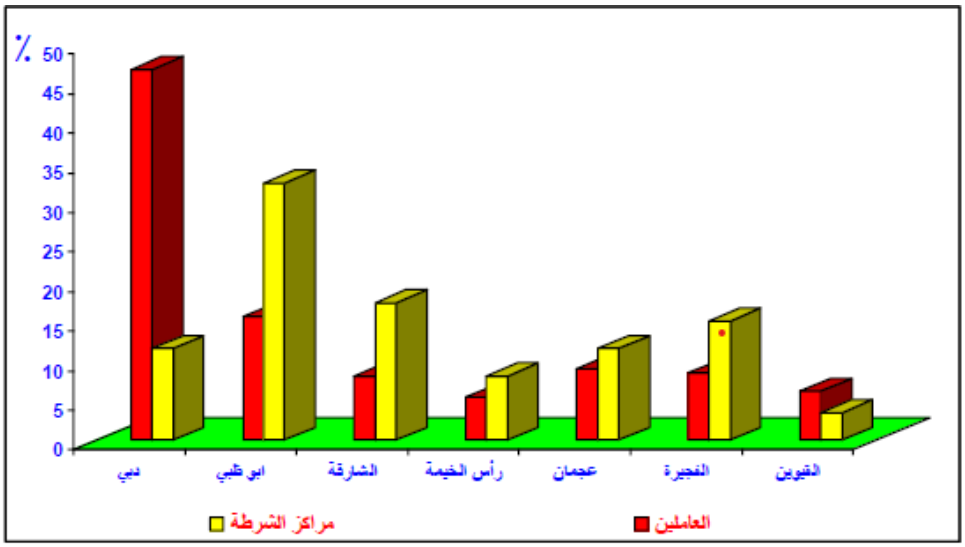

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2)

- استحوذت امارة ابو ظبي على المرتبة الأولي في أعداد مراكز الشرطة حيث بلغت 28 مركزاً للشرطة، يعمل بها نحو 30 ألف موظف موزعين ما بين ضباط واداريين وعمال، وبلغ متوسط نصيب الفرد من مراكز الشرطة نحو 170541 نسمة، مركزاً للشرطة، ويعزي ذلك لأهمية الإمارة حيث تعد هي العاصمة الادارية الثانية للدولة وحاضرتها، ويتجمع فيها جنسيات من كافة أنحاء العالم.

- جاءت امارة الشارقة في المرتبة الثانية بعدد 15 مراكز للشرطة تمثل 17.4% من جملة أعداد مراكز الشرطة على مستوى دولة الامارات، يعمل بها نحو 10 ألاف موظف، هو ما يمثل نحو 15.6% من جملة أعداد العاملين بمراكز الشرطة بدولة الامارات، تليها في المرتبة الثالثة كل من امارة الفجيرة بعدد 13 مراكز لكل منهم بنسبة 15.1% من أعداد مراكز الشرطة على مستوى دولة الامارات، ويعمل بها 8.5 % لكل منهم على الترتيب من جملة أعداد العاملين على مستوى دولة الامارات.

- جاءت امارات كل من دبى وعجمان في المركز الرابع والأخير من حيث أعداد مراكز الشرطة في دولة الامارات بعدد مركزين للشرطة لكل منهما بنسبة 11.6% من جملة أعداد مراكز الشرطة بدولة الأمارات، وبلغت أعداد العاملين بهما 9.2 ألف موظف بنسبة 14.3% من جملة أعداد العاملين بدولة الامارات في مراكز الشرطة، ويعزي ذلك لصغر المساحة مقارنة بباقي الامارات الأخرى وتدني أعداد السكان بهما.

شكل (5) التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في دولة الإمارات عام 2024م

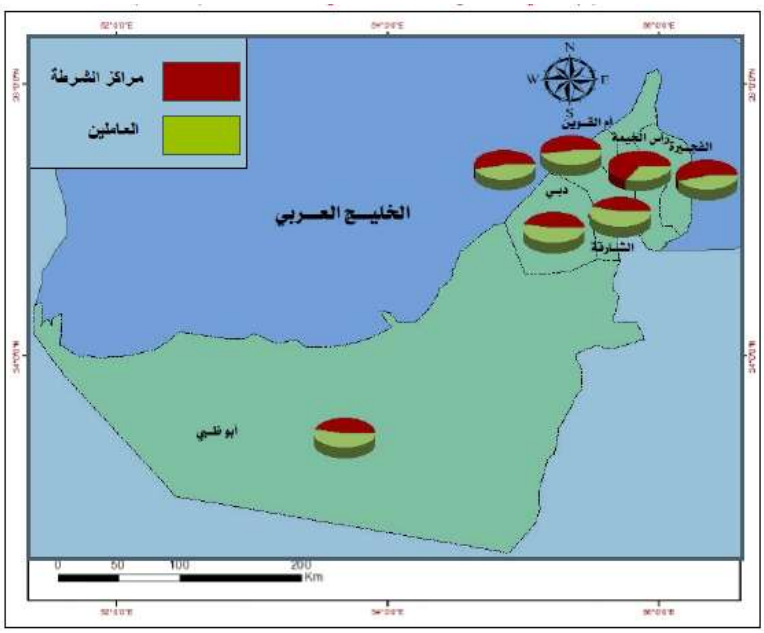

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (2)

المبحث الثالث- التحليل المكاني للظاهرات النقطية

وهي كالاتي:

تعتمد الدراسات الجغرافية على التحليل المكاني لتوزيع الظاهرات على سطح الأرض باعتبار أن التوزيع المكاني جوهر العمل الجغرافي في بودره اهتمامه اي دراسة الظواهر المختلفة وتحليلها وتفسيرها ومما يسهل مهمة الجغرافيين إدخال أدوات التحليل الحديث المتوفرة في برنامج نظم المعلومات الجغرافية عند إجراء عملية التحليل المكاني للظاهرات على سطح الأرض من أجل التوصل الى نتيجة ما اذا كان توزيع الظاهرة يشكل نمطاً أم أنه مجرد توزيعه مجرد توزيع عشوائي؛ فإذا كان التوزيع يشكل نمطاً محدداً فان ذلك يغني (صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون، 2020، ص 9) إن هناك قوى وعوامل خلف هذا النمط ما يمكن الجغرافي من الوصول الى نتائج تفسير اسباب تشكل نمط التوزيع الحالي للظاهرة في منطقه الدراسة، اما اذا كان عشوائياً بين ذلك يشير الى عوامل تخضع للصدفة ومن الصعب اعطاء تفسير لهذا التوزيع المكاني ومن البديهي أن نشاه اي ظاهرة حضارية تعتمد على مجموعه من العوامل أو الظروف او المؤثرات التي تسهم في تحديد موقع الظاهرة وحجمها وبعدها عن غيرها من الظاهرات ومن اجل توضيح التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في دوله الامارات اعتمد الباحث على التحليل الاحصائي المكاني في نظم المعلومات الجغرافية على النحو التالي:

1- اتجاه التوزيع المكاني للخدمات الأمنية:

نهدف من هذا البحث التعرف على نمط التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في دولة الإمارات حول نقطة معينة، (اسراء هيثم أحمد، 2018، ص 74) وذلك بهدف معرفة ما إذا كان التوزيع متمركزا أو مشتتا داخل منطقة الدراسة ويجب أن نشير الى ان الدراسة اعتمدت على بيانات اعداد السكان في كل إمارة عند التحليل، وصفها وزنا للخروج بنتائج أكثر دقة التي يمكن من خلالها تفسير النتائج تفسيراً سليما وبعيداً عن التحيز والعشوائية.

- المركز الفعلي والمثالي والمسافة المعيارية المراكز الشرطة:

تعد مقاييس النزعة المركزية المكانية والمتوسط المكاني والظاهرة المركزية ومقاييس التشتت والانتشار كالمسافة المعيارية والاتجاه التوزيعي من أهم المقاييس المكانية التي تمكن الباحث من الحكم على توزيع الأنماط النقطية الظاهرة المدروسة وتظهر نتائج الشكل رقم (4) أن الموقع المركزي الفعلي التوزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات يقع في الجزء الجنوب الشرقي من اماره دبي، ويتمثل باقي مراكز الشرطة في إمارة أبو ظبي، أما الموقع المتوسط المثالي للتوزيع في إمارة عجمان فيقع في الجزء الجنوبي الشرقي من الأمارة ويظهر من تحليل النتائج ان هناك تقارباً بين نقطتين المركز الفعلي والمثالي بعضهما من بعض (علاء محمد أحمد الغماري، 2021، ص 12).

ويظهر ايضاً ان الموقع المتوسط المثالي للتوزيع ينحرف نحو الشمال الغربي من الظاهرية المركزية وتبلغ المسافة بينهما نحو 3.42 متراً مما يفسر ميل التمركز للتوزيع ناحيه الأحياء ذات الأعداد ذا السكانية العالية، وكذلك نجد ان مراكز الشرطة تتوزع متقاربة ضمن عدد قليل من الأحياء

في منطقة الدراسة ومن هنا يمكن القول ان توزيع مراكز الشرطة يحقق العدالة في تقديم الخدمة الأمنية.

يلاحظ من الشكل رقم (6) إن الدائرة الزرقاء تمثل نتائج المسافة المعيارية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تركز أو تشتت مراكز الشرطة حول المتوسط المكاني في الإمارات حيث انه كلما كبرت الدائرة دل ذلك على تشتت مراكز الشرطة، وكلما صغرت دل على تركز مراكزها في منطقة الدراسة اي ان مساحة الدائرة تتناسب طردياً مع درجة انتشار التوزيع المكاني، وأن التوزيع المثالي هو ما يقارب 68%من النقاط التي يجب ان تقع داخل دائرة المسافة المعيارية ومن خلال نتائج تحليل المسافة المعيارية وما توضحه نتائج الجدول رقم (6) نجد أن ما يعادل 75% من مراكز الشرطة تتمركز داخل الدائرة (علاء محمد أحمد الغماري، 2021، ص 22) وهو ما يدل على ان توزيعها اتخذ نمط مركز في دائرة تبلغ مساحتها 56 كم 2، وهي تعادل ما نسبته 8.9% من مساحة النطاق العمراني الدولة الذي يعادل 1.2 مليون كم2، ما يعجز درجة ضعف خدمه الكفاءة الأمنية في منطقة الدراسة بسبب تركزها في مساحة صغيرة جدا.

وأظهر من شكل التوزيع للخدمات الامنية في منطقة الدراسة اتخاذها شكلا بيضاويا يمتد بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي في زاوية دوران بلغت 126.3 درجة من الاتجاه الشمال يضم عمليا ما يعادل 50% من مراكز الشرطة في دولة الإمارات، ومنها مراكز شرطة دبي وشرطة أبوظبي وشرطة الشارقة ولعل السبب في ذلك هو امتداده مع النطاق العمراني المتجه ناحية الشمال الغربي وكذلك تضمنه بالأحياء إذا الكثافة السكانية العالية (علاء محمد أحمد الغماري، 2021، ص 56).

شكل (6) اتجاه التوزيع المراكز الشرطة في دولة الامارات عام 2024

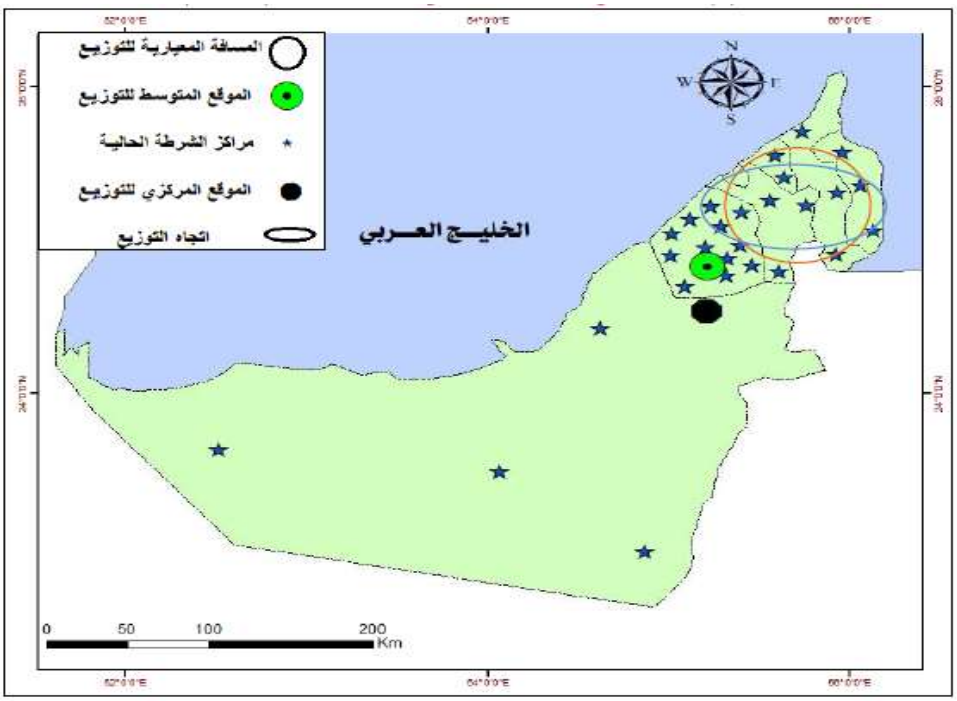

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GIS 10.6.

ونستنتج من تحليل اتجاه التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في دولة الامارات ان الثقل العام للتوزيع يتمركز بالمنطقة المركزية من الإمارات، وكذلك في المنطقة الشمالية الغربية الملاصقة لها ما يعكس أن هناك خلل في التوزيع من شأنه أن يعرقل كفاءة الخدمة الأمنية في منطقة الدراسة نتيجة عدم الأخذ في الحسبان التوسع العمراني الذي تشهده المنطقة خصوصاً في الاحياء الشرقية والجنوبية والشمالية ولان هذه الأحياء تشهد زيادة سكانيه في السنوات الأخيرة (سعد ثامر، مرتضي ابراهيم 2023، ص 87).

ومصطلح إعادة توزيع الحدود المكانية لمراكز الشرطة، واضافه مراكز جديدة دليل معايير الخدمات التخطيطية والصادر من وزارة الشؤون البلدية والقروية الذي حدد نطاق الخدمة لمركز الشرطة ان يكون البعد بين كل مركز وآخر ما بين 3000 متر الى 5000 متر، ويخدم ما بين 20000 الى 30,000 نسمة من السكان التي من شأنها ان تحقق كفاءة الأمنية داخل منطقة الدراسة ومن ثم خدمة عدد أكبر من السكان (سلطان بن عياد الحربي، 2018، ص 23) ويمكن أن تساعد على التخفيف من أعداد الجرائم في المستقبل.

2- الحرم المكاني:

من البديهي أن تقدر المسافة لكل مركز شرطة في منطقة الدراسة بحيث تحدد اقصى مدى يمكن ان تصل اليه الخدمة التي تعرف بمنطقة نفوذها حسب دليل المعايير التخطيطية الصادر من وزارة السكان وفي ضوء المسافات التي قدرت يجرى توزيع وحدات الخدمة الأمنية على خريطة تبين توزيع مراكز الشرطة ومن ثم الحكم على قدرتها على تغطية احتياجات الدولة من الخدمة.

نستنتج من الشكل رقم (7) الذي يوضح نطاق تأثير الخدمة المكانية للخدمات الأمنية والمحدد بـ 5000 متراً حسب دليل المعايير التخطيطية لإنشاء الخدمات أن هناك تداخلا كبيرا بين نطاق التأثير للخدمات الامنية في منطقة الدراسة الذي يتركز في المنطقة المركزية في إمارة دبي ويمتد ناحية الجهة الشمالية الشرقية، وقد تبين ان نطاق تأثير الخدمة الأمنية لا يغطي جميع منطقة الدراسة ولا سيما في الاجزاء الشرقية والجنوبية من المنطقة تبلغ مساحتها 189.5 كم 2 بما يعادل 35.8% من مساحة النطاق العمراني لمنطقة الدراسة، (سلطان بن عياد الحربي، 2018، ص 65) من أجل الخروج بنتائج دقيقة يمكن من خلالها الحكم على تأثير نطاق الخدمة الأمنية في منطقة الدراسة وقد قسمنا نطاق الخدمة ما بين 1000 - 5000 متراً، ونلاحظ ما يلي:

- أن هناك تداخلا في نطاق التأثير 2000 متراً بين مركز شرطة دبي وباقي مراكز الشرطة في الدولة حيث تبعد مراكز الشرطة عن بعضها البعض من أجل خدمة أكبر عدد ممكن من السكان فكل مركز للشرطة يبعد عن الآخر بمسافة معيارية تتراوح ما بين من 20 - 40 كم وتقع جميعها في مكان مناسب بعيدا عن المراكز العمرانية التي يقطنها الكثير من السكان الحفاظ على حرمة السكان وأيضاً كي تقوم هذه المراكز بكامل خدماتها من أجل دوله توفير الأمن والحماية للمواطنين.

- أن هناك تداخلاً في نطاق التأثير 3000 مترا بين جميع مراكز الشرطة في دولة الإمارات يستحوذ هذا النطاق على إمارة القيوين وإمارة رأس الخيمة، وكذلك باقي الإمارات في الدولة.

- ان هناك تداخلا كبيراً في نطاق تأثير الخدمات الأمنية داخل منطقة الدراسة عند الحد الأدنى في المعايير التخطيطية للخدمات داخل المدن والإمارات الذي يحدد نطاق تأثير مراكز الشرطة المحلية ما .بين 3000 - 5000 متراً

وبناء على ما سبق مقترح على صانع القرار الأمني في منطقة الدراسة إعادة النظر في تخطيط الخدمة الأمنية مع الأخذ بعين الاهتمام بالأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، كما يجب عليه الانتباه الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر بالتزامن مع سوء توزيع الخدمات الأمنية على زيادة معدلات الجريمة في المستقبل.

شكل (7) نطاق التأثير المراكز الشرطة في دولة الامارات عام 2024م.

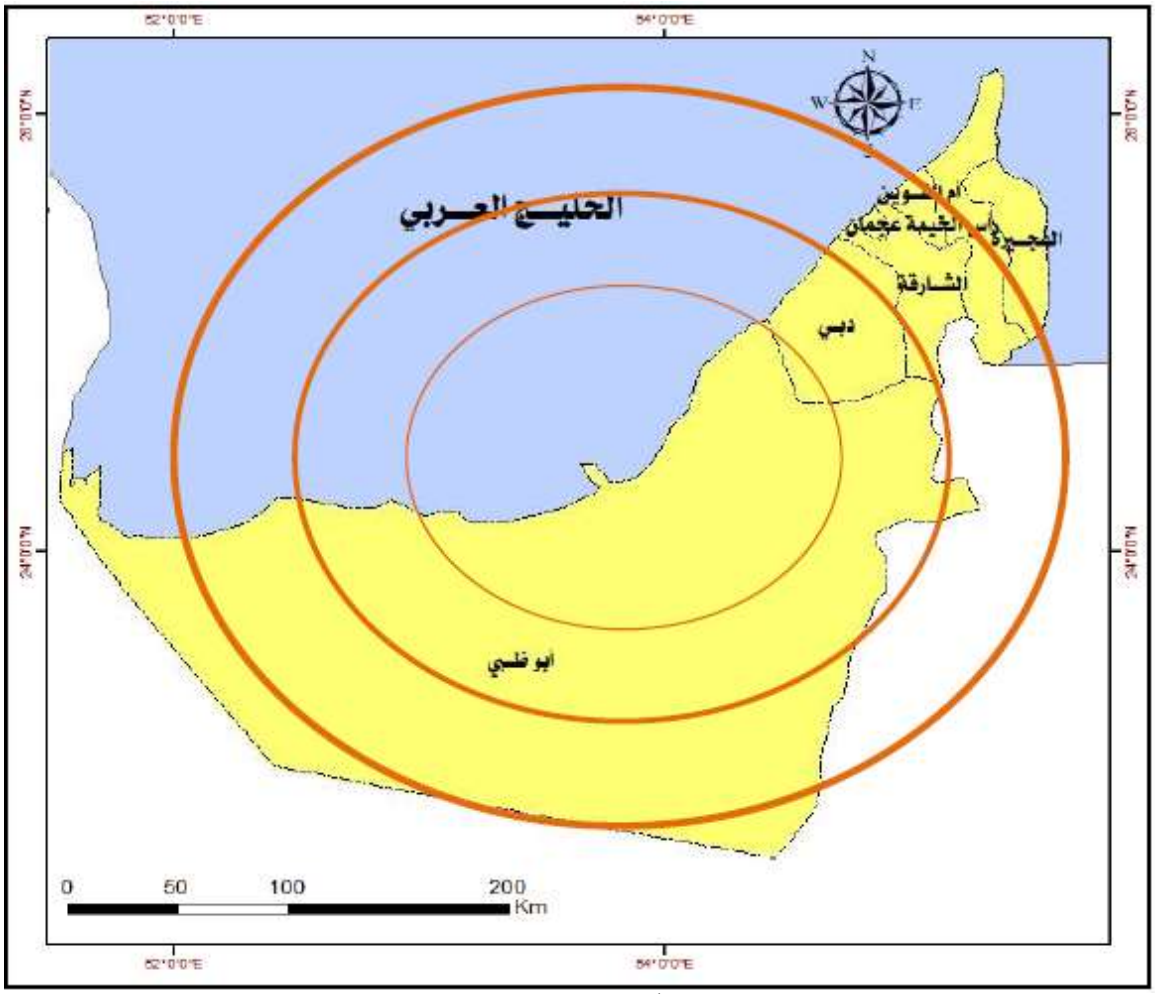

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GIS 10.6

3- نمط التوزيع المكاني:

بعد التعرف على طبيعة التوزيع المكاني لمراكز الشرطة بتحليل تجمعها المكاني حول نقطة معينة أظهرت نتائج تحليل المسافة المعيارية تركز مراكز الشرطة في مساحة تعادل 7.9 % من مساحة دولة الإمارات ولإعطاء صورة ادق تمكنا من الحكم على طبيعة التوزيع المكاني لمراكز

الشرطة والنمط الذي يتخذه التوزيع في منطقة الدراسة فيما كانت تتخذ النمط المتجمع أو المشتت من أجل ذلك سوف نعتمد على تحليل قيمة صلة الجار الأقرب اختبار الارتباط الذاتي المكاني (موران) والهدف من ذلك هو الحصول على نتائج إحصائية في هيئة أشكال بيانية تساعد على تفسير نمط التوزيع المكاني المراكز الشرطة وتعليلها في الإمارات ومن ثم الخروج بنتائج تتسم بالصدق والثبات التي يمكن من خلالها تعميم نتائج البحث (ماضي ضيف الله ماضي بن عميرة، 2018، ص 12).

- تحليل صلة الجوار:

تبين من تحليل قيمة صلة الجوار بمواقع مراكز الشرطة في دولة الإمارات كما يوضحها بيانات شكل رقم (5) أن قيمة متوسط المسافة الفعلية بمراكز الشرطة بلغت نحو 3.7 كم، وهي أقل من قيمة متوسط المسافة المتوقعة البالغة 5.5 كم، ونلاحظ ان قيمة صلة الجوار بمراكز الشرطة بعد قسمه معدل متوسط المسافة الفعلية على المسافة المتوقعة تعادل نحو 0.66 وهي بذلك تتخذ النمط المتجمع والمتجه ناحية العشوائية.

ويتضح من قيمة الدرجة المعيارية (Z) التي تبلغ 1.27 انها تقع في فئة القيمة الحرجة – 2.58+2.58 مما يدل على أن توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات هو نمط عشوائي ناتج بفعل الصدفة ولم يتم التخطيط له.

يجب أن نشير الى ان ما يهم الجغرافي ويشغل فكره عند دراسته التوزيع المكاني لظاهرة معينة السؤال الآتي هل الظاهرة المدروسة تشكل نمطاً محدداً أو أنها تتوزع توزيعا عشوائيا يخضع بعامل الصدفة.

نستطيع من خلالها الكشف عن العمليات التي أسهمت في تكوينها بحكم ان الانماط الناتجة من التوزيع (Carty, William P.; Ren, Ling & Zhao, Jihong (2012) 55) قد تشكلت ارتفاع عوامل وقوى متغيرة تغييرا مستمرا ومن أجل ما سبق فقد جرى تطبيق دليل موران من خلال ربط البيانات المكانية ببيانات وصفية وهي أعداد سكان في الإمارات التي تتبع كل مركز من مراكز الشرطة في منطقة الدراسة وهي أعداد السكان في الأحياء التي تتبع كل مركز من مراكز الشرطة في منطقة الدراسة، وذلك لقياس مدى تجمع هذه القيم والارتباط الذاتي بين عناصرها لإظهار نمط التوزيع المكاني لا وهل هو يتخذ النمط العشوائي أو المنتظم أو المجتمع مع الأخذ في الحسبان القيمة الوصفية لها والمتمثل بعدد السكان يتضح من بيانات الشكل رقم (8) نتائج دليل موران أن نمط توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات تتخذ النمط المتجمع المتجه ناحية العشوائية وبلغت قيمته - 0.75 .

شكل (8) تحليل صلة الجار الأقرب لمراكز الشرطة في دولة الامارات عام 2024م.

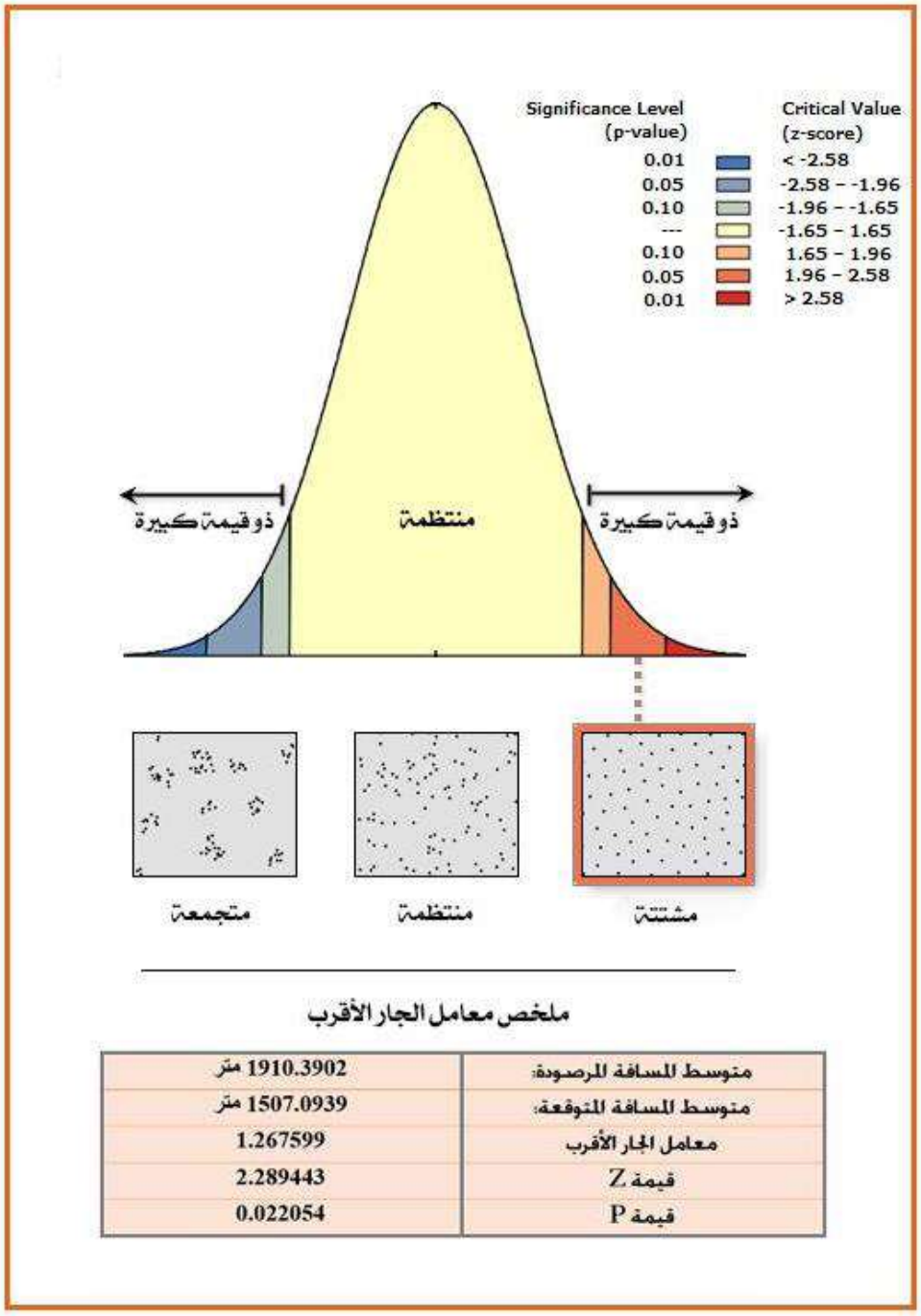

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GIS 10.6

ويتضح من قيمة الدرجة المعيارية (2) التي تبلغ - 0.53 انها تقع في فئة القيمة الحرجة ما 2.58 + 2.58 مما يدل على أن توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات هو نمط عشوائي ناتج يفعل الصدفة ولم يبنى على تخطيط سليم (صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون 2020، ص 8). بين

نستنتج مما سبق وبعد تطبيق قيمة صلة الجار الأقرب دليل موران أن نمط التوزيع المكاني المراكز الشرطة على سطح دولة الامارات يتخذ الشكل أو النمط العشوائي، ومن ثم نقبل الفرضية التي تؤكد أن نمط التوزيع المكاني المراكز الشرطة في منطقة الدراسة يتخذ الشكل العشوائي الذي لم يخطط له بالصدفة، وتشير نتائج دليل موران الى عدم وجود علاقة بين التجمعات السكانية في الأحياء ومواقع الشرطة في منطقة الدراسة، (Morabito, & Melissa Schaefer 2010. P.22) وهذا يرجع بدوره إلى وجود أحياء ذات قيمة سكانية مرتفعة خارج نطاق الخدمة الأمنية حسب دليل المعايير التخطيطية والخدمات الصادق من وزارة الشؤون البلدية ويمكن أن نفسر ذلك بسبب اتساع رقعة منطقة الدراسة في السنوات الأخيرة وعدم إعادة تخطيط الخدمة الأمنية من قبل صناع القرار الأمني في منطقة الدراسة حسب الأوضاع الراهنة ما يتطلب زيادة عدد مراكز الشرطة في الأحياء ذات الكثافة السكانية أو التي زحف ناحيتها النطاق العمراني (McGrath, John J. 2006.55).

- دليل الارتباط الذاتي المكاني:

يجب أن نشير الى ان ما يهم الجغرافي ويشغل تفكيره عند دراسته للتوزيع المكاني لظاهرة معينة

السؤال الآتي: هل الظاهرة المدروسة تشكل نمطا أو أنها تتوزع توزيعاً عشوائيا يخضع لعامل الصدفة. ونستطيع من خلالها الكشف عن العمليات التي أسهمت في تكوينها بحكم ان الانماط الناتجة من قد تشكلت بفعل عوامل وقوة متغيرة التوزيع (Cemil, D. Osman, D. & Serdar K,2007.4) تغييراً مستمراً ومن أجل ما سبق قدرها تطبيق دليل موران من خلال ربط البيانات المكانية في بيانات وصفية، وهي أعداد السكان في الإمارات التي تتبع كل مركز من مراكز الشرطة في منطقة الدراسة كذلك لقياس مدى تجمع هذه القيم والارتباط الذاتي بين عناصرها لإظهار نمط التوزيع المكاني لها وهل هو يتخذ النمط العشوائي أو المنتظم او المجتمع مع الأخذ في الحسبان القيمة الوصفية لها والمتمثل بعدد السكان (مضر خليل العمر، ، 2001، ص 8) .

يتضح من بيانات الشكل رقم (9) نتائج دليل موران: أن توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات يتخذ النمط المتجمع المتجه ناحية العشوائية وقد بلغت قيمته - 0.75.

من قيمة الدرجة المعيارية (Z) الى تبلغ - 0.53 انها تقع في فئه القيمة الحرجة ما بين 2.58 - + 2.58 مما يدل على ان توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات هو نمط عشوائي ناتج يفعل الصدفة ولم يبنى على تخطيط سليم.

شكل (9) اختبار موران لمراكز الشرطة في دولة الإمارات عام 2024م

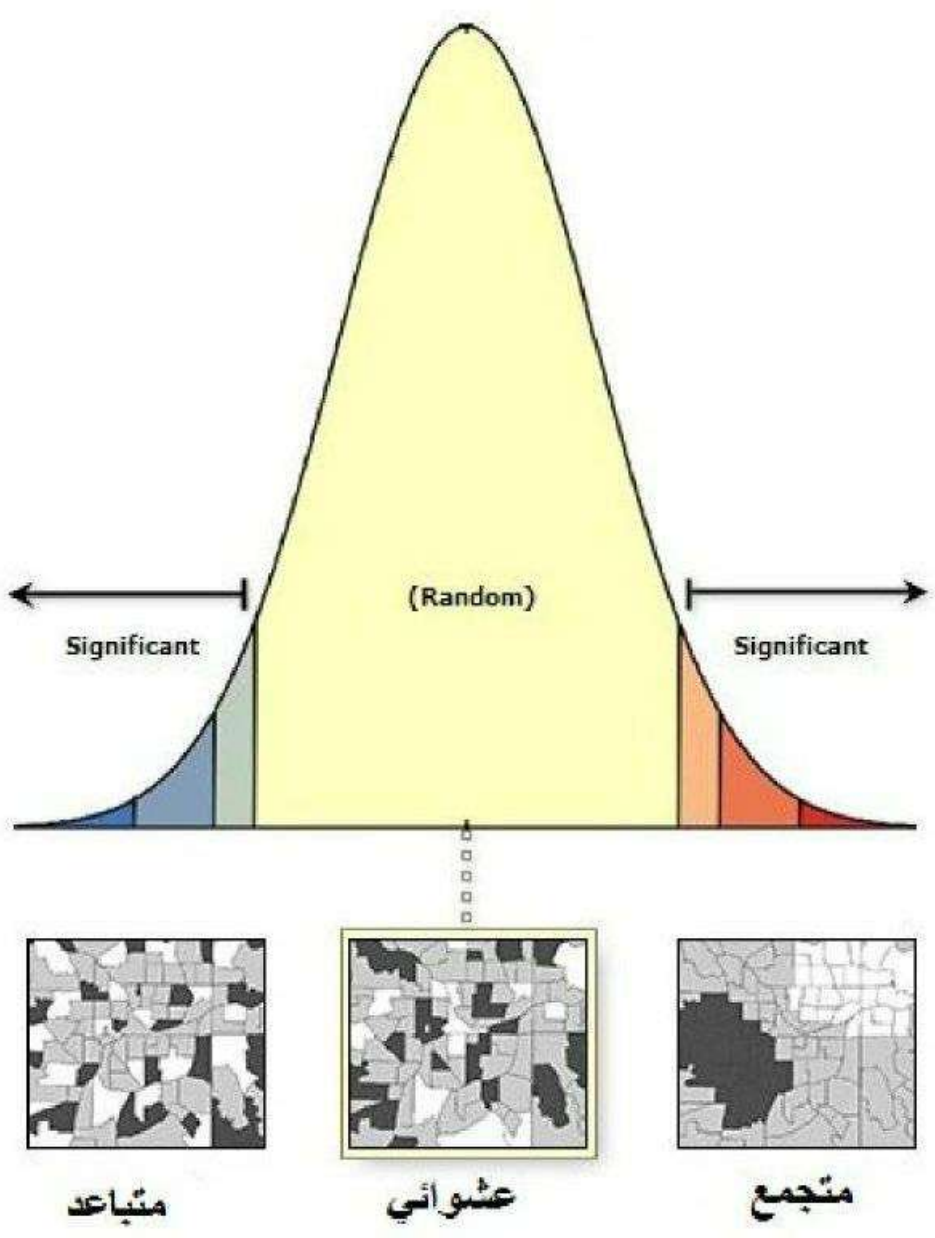

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GIS 10.6

نستنتج مما سبق وبعد تطبيق قيمه صلة الجار الاقرب ودليل موران نمط التوزيع المكاني الشرطة على سطح دولة الإمارات يتخذ النمط العشوائي ومن ثم نقبل الفرضية التي تؤكد أن نوع التوزيع المكاني المراكز الشرطة في منطقة الدراسة يتخذ النمط العشوائي الذي لم يخطط له بل وجد بفعل الصدفة وتشير نتائج دليل موران العدم وجود علاقة بين التجمعات السكانية الإمارات ومواقع الشرطة الدولة، وهذا يرجع بدوره الى وجود امارات ذات أعداد سكانية مرتفعة خارج نطاق الخدمة الأمنية حسب دليل المعايير التخطيطية للخدمات الصادر من وزارة الشؤون البلدية، ويمكن أن تفسر

ذلك بسبب ارتفاع رقعة الدولة في السنوات الأخيرة وعدم إعادة تخطيط الخدمات الأمنية من قبل صناع القرار الأمني في منطقة الدراسة حسب الأوضاع الراهنة ما يتطلب زياده عدد مراكز الشرطة في الامارات ذات الكثافة العالية او التي اتسحب ناحيتها النطاق العمراني (مضر خليل العمر، 2001، ص 35).

المبحث الرابع- بناء نموذج أمثل للملائمة المكانية للخدمات الأمنية في دولة الإمارات:

بعد استخدام اسلوب منهجية التحليل المكاني للوصول الى درجة الملائمة بالكفاءة المكانية الخدمة الأمنية في دولة الإمارات من أهم الأساليب التي تمكن من تقييم درجة ملائمة وقابليه موقع الدراسة وتحليلها من أجل تطوير الكفاءة المكانية للخدمات الامنية وكما انه له القدرة على استنتاج التنبؤات المستقبلية (صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون 2020، ص 14) وذلك من خلال ابراز امكانيات الموقع واهم ظواهره من حيث مكانها الجغرافي المعروف سلفا عن طريق نقطة الاحداثيات وطريقه توزيعها على سطح منطقة الدراسة ويقصد بتقييم الملائمة المكانية بأنها عملية تقدير الامكانيات المتوفرة في الأرض المختلف انواع استعمالات الارض وجميع البدائل المتوفرة اذ ان تخطيط استعمالات الأرض يجب ان يبنى على قاعدة العقلانية من خلال تقييم الموارد المتاحة التي يمكن أن يحقق الفائدة من خلال تقييم درجة ملائمة الموقع الأمني وتحليله في منطقة الدراسة، ومدى القابلية لتحقيق الشروط التي تتطلبها معايير تخطيط الخدمات في المدن وكذلك يمكن أن يحدد العلاقات القائمة بالمواقع الأمنية داخل منطقة الدراسة ومن ثم الخروج بتنبؤات يمكن ان تساعد المخطط الأمني على اتخاذ القرار السليم.

- نموذج التحليل المكاني:

من أجل ذلك تم بناء نموذج لتقييم ملاءمة الكفاءة المكانية للخدمات الامنية في دولة الإمارات من خلال الخطوات الآتية:

- تحديد الطبقات التي تحتوي على بيانات كمية ووصفية وهذه الطبقات تشمل طبقة مواقع مراكز الشرطة، وكذلك طبقة أعداد السكان في كل إمارة، وطبقة الطرق الرئيسية، وطبقة استعمالات الارض، واخيرا صور جوية لمنطقة الدراسة تمكننا لتحديد درجة انحدار السطح بالدرجات في منطقة الدراسة.

- تصنيف الطبقات السابقة بناء على دليل المعايير التخطيطية للخدمات الأمنية الصادرة من وزارة الشؤون البلدية ويؤكد ان المسافة بين مركز شرطة وآخر يجب أن تكون ما بين 3000 الى 5000 وأنه يقدم الخدمة لعدد من السكان يبلغ عددهم ما بين 2000 - 3000 نسمة ويجب ان نشير الى أن الطلقات التي لم ترد في الدليل لها اي معايير يحكم تصنيفها جرى تحديد المعايير حسب ما يراه الباحث مناسبا لأهداف الدراسة وتم ذلك من خلال حساب المسافات الإقليمية بين المعايير التي تحقق المواقع المثلى للخدمات الأمنية، وكذلك بتصنيف الطبقات الى خمس فئات ويمثل الرقم (5) افضل المواقع ملائمة وتتدرج الأفضلية بشكل تنازلي حتى تصل الى الرقم (1) بأدنى درجة وهي تمثل أقل المواقع ملائمة مكانية للكفاءة الأمنية (محمد مدحت مراسي، 1995، ص 15).

جدول (3) تصنيف الطبقات والأوزان النسبية للمتغيرات في بناء النموذج

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات دليل المعايير التخطيطية للخدمات، إمارة دبي، بيانات غير منشورة، عام 2024م.

تصنيف البعد المكاني عن عدد السكان حسب كل إمارة		
Polygon to Raster	درجة التصنيف **Realassify**	عملية التطابق الموزون (**Weighted Overlay**)
6.2-0	1	%40
12.5-6.2	2	
18.8-12.5	3	
25.0-18.8	4	
31.1-25.0	5	
تصنيف البعد المكاني عن مراكز الشرطة الحالية		
Polygon to Raster	درجة التصنيف **Realassify**	عملية التطابق الموزون (**Weighted Overlay**)
4.0-0	1	%35
8.1-4.0	5	
12.2-8.1	4	
16.5-12.2	3	
20.3-16.2	2	
تصنيف البعد المكاني عن الطرق الرئيسية		
Polygon to Raster	درجة التصنيف **Realassify**	عملية التطابق الموزون (**Weighted Overlay**)
1.3-0	5	%5
2.6-1.3	4	
4.0-2.6	3	
5.3-4.0	2	
6.7-5.3	1	
تصنيف البعد المكاني عن معدل الانحدار بالدرجات للسطح		
Polygon to Raster	درجة التصنيف **Realassify**	عملية التطابق الموزون (**Weighted Overlay**)
3-0	5	%5
5-4	4	
8-6	3	
10-9	2	
13-11	1	
تصنيف البعد المكاني عن عدد استخداكات الأرض		
Polygon to Raster	درجة التصنيف **Realassify**	عملية التطابق الموزون (**Weighted Overlay**)
سكني	5	%15
الخدمات العامة	4	
تجاري	3	
التصنيع	2	
أخرى	1	

- تحليل التطابق بين الطبقات للخروج بأمثل المواقع للخدمات الأمنية في منطقة الدراسة، وذلك من خلال إعطاء وزن نسبي للطبقة الخمس التي تمثل طبقة عند السكان وتم وزنها بما نسبته 40 %، وطبقه المواقع الحالية للشرطة بما نسبته 35 %، وطبقه استعمالات الارض بما نسبته 15 %، وطبق الطرق الرئيسة هنا نسبته 5% وطبقه الارتفاع بما نسبته 5% وذلك استنتاج خريطة توضح المواقع المثلي وفق الاوزان التي جرى تحديدها فيما سبق كما توضحها بيانات الجدول رقم (3).

شكل (10) مراكز الشرطة الحالية والمقترحة مراكز الشرطة في دولة الامارات عام 2024م.

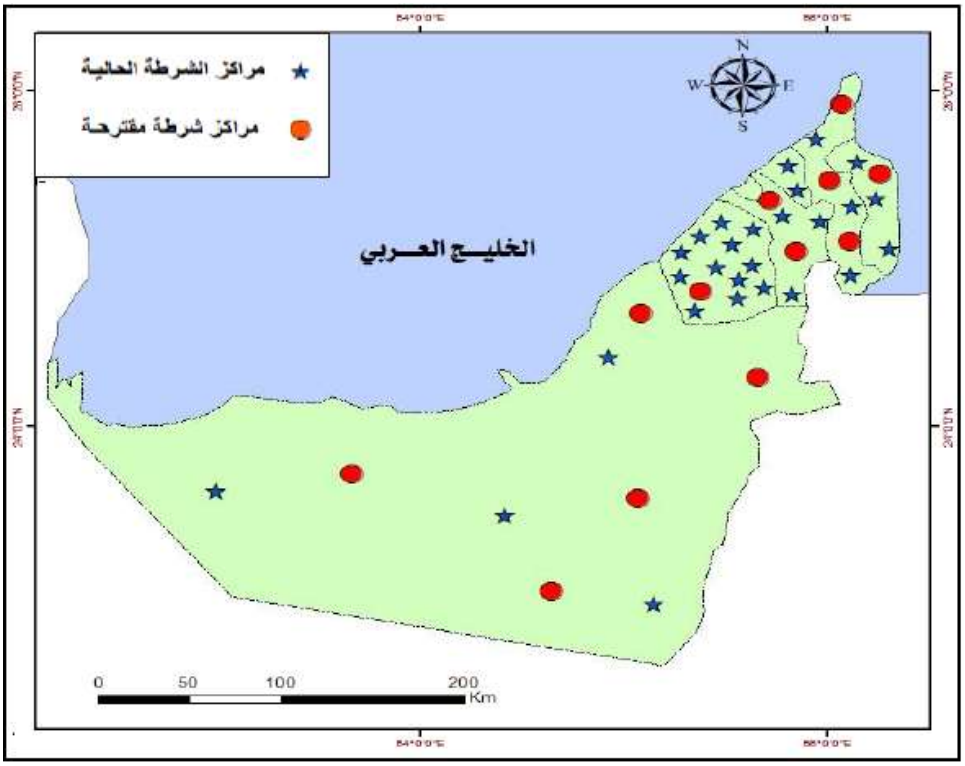

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج GIS 10.6

- معايير اختيار الموقع الأمثل لمراكز الشرطة في دولة الإمارات

يمكن أن نحدد المعايير النهائية اللازمة لبناء نموذج يحدد المواقع المثلى لإنشاء مركز الشرطة في الدولة بناء على المعايير التخطيطية للخدمات داخل المدن الصادر من وزارة الشؤون البلدية، وكذلك من خلال نتائج التحليل المكاني المواقع الشرطة الحالية كما يلي:

1- أعداد السكان: قد أعطيت في بناء النموذج للأحياء ذات الأعداد المرتفعة ثم التدرج بشكل تنازلي نحو الأحياء ذات الأعداد القليلة.

2- مراكز الشرطة الحالية جرى الاعتماد على ان يكون البعد اكثر من 5000 متر، ومن المهم ان تكون المواقع الجديدة بعيدة عن المواقع الحالية لأجل تحقيق العدالة من التوزيع.

3- الطرق الرئيسية وكان الاعتماد على بعد 100 متر عن الطريق الرئيسي تجنباً لوقوع المراكز داخل الأحياء، صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون 2020، ص (74) وكذلك يمكن الموقع الجديد من سهولة الوصول اليه اضافة الى قيام المركز الأمني بمهام عمله على الوجه المطلوب.

4- استعمالات الارض: تقرر إعطاء الأفضلية بالتدرج بشكل تنازلي للمساكن ثم الخدمات العامة، التي تشمل الدوائر الحكومية والخاصة ثم المناطق التجارية واخيرا التصنيع.

5- الانحدار: وجرى الاعتماد على المناطق ذات السطح المستوي وهي افضل المناطق لإنشاء المراكز الأمنية.

المبحث الخامس- مهام ووظائف جهاز الشرطة في الامارات العربية المتحدة:

الشرطة (كسلطة) هي حق الدولة في أن تفرض قيودا تحد بها من حرية الأفراد بقصد حماية النظام العام، والشرطة (كوظيفة) (محمد مدحت مراسي، 1995، ص 12) هي تنظيم وضبط النظام العام في المجتمع، وتقليديا تحدد أهداف النظام العام في ثلاثة مجالات هي:

- الأمن العام: ويعني به كل ما يطمئن الناس على حياتهم وأموالهم وممتلكاتهم .

- السكينة العامة: ويقصد بها المحافظة على حالة الهدوء والسكينة في الطرقات والأماكن العامة، وكل ما من شأنه أن يعكر صفو المواطن من ضوضاء وصحب حتى في مسكنه.

-الصحة العامة: وهي جميع الإجراءات التي تتم من أجل الحفاظ على صحة المواطنين، ووقايتهم من أخطار مختلف الأمراض والأوبئة .

تسعى الدولة الحديثة لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة بواسطة الهيئات الإدارية المختصة التي تقوم بوظيفة الشرطة الإدارية (محمد عاطف غيث، 1988، ص 12) ومن هذه الهيئات مصالح الشرطة الإدارية التابعة لإدارة الشرطة الأمن العام).

وتقوم إدارة الشرطة في إطار تنفيذ مهامها بوظائف متعددة، تحدّدها اللوائح والقوانين،

1- الوظيفة الإدارية:

يقوم أفراد إدارة الشرطة بأداء مهامهم بصفتهم رجال السلطة التنفيذية وعمال الشرطة الإدارية والشرطة الإدارية، بما هو متعارف عليه، هي حق الإدارة في فرض قيود والتزامات على الأفراد، تحد بها من حرياتهم بهدف تحقيق الأمن والنظام بصفة عامة، وتقوم الإدارة بذلك بواسطة مصالحها الإدارية المختلفة (المركزية والمحلية)، وتلجأ جهات الإدارة في عدة دول إلى جهاز الشرطة للاستعانة به في تنفيذ اللوائح والقوانين، أما مهام صيانة النظام بالمفهوم الضيق مثل تنظيم المرور والمحافظة على النظام (اسراء هيثم أحمد، 2018، ص 12) إبان التظاهرات العامة فتؤديها الشرطة مباشرة.

وهكذا فهيئة الشرطة هي المؤسسة التي يقع على عاتقها عبء تحقيق معظم أهداف الشرطة الإدارية، فضلا عن كونها القوة التنفيذية التي تلجأ إليها المنظمات المنضوية تحت سلطة الإدارة التنفيذ ما تصدره من أوامر وأحكام بالقوة أو حتى باستعمال السلاح في ظروف وبشروط محددة. والمقصود بالوظيفة الإدارية لجهاز الشرطة، مجمل المهام والأهداف الموكلة للجهاز حين ممارسته لحق الإدارة في فرض النظام العام، (اسراء هيثم أحمد، 2018، ص 18) وهذه المهام قد تتوسع في دولة معينة، كما قد تخف في أخرى حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وكذلك حسب الظروف، حيث أن سلطة الشرطة تمتد نحو الاتساع في ظروف معينة كحالة الطوارئ وحالة الحصار (صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون، 2020، ص 56) .

وإذا سلمنا أن أهم وظائف الشرطة الإدارية تتمثل في حق إصدار اللوائح التنفيذية والأوامر المقيدة لحرية الأفراد، وكذلك الأمر باستعمال القوة كوسيلة لتنفيذ مهامها، (وهي كلها من سلطات واختصاصات الإدارة) إلا أن لجهاز الشرطة دور هام في تنفيذ هذه اللوائح و الإشراف على إصدار بعضها، (صفاء جاسم محمد، رافد موسي عبد حسون، 2020، ص 36) مثل إصدار الأوامر الفردية

وسلطة منح الرخص أو منعها، والتدخل المباشر في حالات الإخلال بالنظام العام والاضطرابات الاجتماعية.

2- الوظيفة الاجتماعية:

المقصود بالوظيفة الاجتماعية للشرطة هو مجمل الأنشطة والمساعي التي تؤدى في إطار تنفيذ المهام الرئيسية، ولكن بوصفها وقاية وتوعية نحو المجتمع والأفراد، لتحصينهم ومساعدتهم في مواجهة مخاطر الجريمة والسلوكيات غير السوية ومختلف الاختلال الذي يعترض التوازن المجتمعي والضبط الاجتماعي هو مجموعة الإجراءات والوسائل وعمليات التخسيس والتوجيه والضغط والإلزام الساعية لجعل المجتمع يسير وفق نمط سلوكي متعارف عليه لا يحيد عنه ويتم هذا بواسطة عمليات التربية والتوجيه عن طريق الحملات الإعلامية والدعاية والنشاط الجواري الاجتماعي والثقافي والرياضي أو عن طريق الإلزام بواسطة تطبيق القانون واللوائح (علاء محمد أحمد الغماري، 2021، ص 23).

3- الوظيفة القضائية:

تنحصر واجبات الشرطة في المجال القضائي في البحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع كافة الأدلة اللازمة للتحقيق والدعوى، ولا يكون لها الحق في مباشرة أي عمل من أعمال التحقيق أو الاتهام إلا بما تمنحه إياها سلطات التحقيق وسلطة القضاء، وتساير هذه الوظيفة مختلف المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية بما يحدده لها القانون سواء في طور جمع الأدلة أو التحقيق أو حتى الاتهام، وفي مرحلة جمع الاستدلالات تقوم مصالح الشرطة بمهمة البحث عن الجرائم ومن ارتكبها أو ساهم فيها والتحري فيها وتجميع الأدلة والمعلومات التي تهم التحقيق، بما يقتضي من ضباط الشرطة القضائية من واجب تلقي الشكاوى والبلاغات بشأن الجرائم المرتكبة، (سلطان بن عياد الحربي، 2018، ص 98) والحصول على جميع الإيضاحات الخاصة حول ما يقع من جرائم، وتحرير مختلف المعاينات الضرورية لتسهيل إثبات الوقائع التي وصلت إلى علمهم أو أمروا بالتحقيق فيها، والعمل بكل الوسائل للمحافظة على أدلة الجرائم المرتكبة أما في مجال التحقيق في الجرائم؛ فقد خولت القوانين الضباط الشرطة القضائية نوعاً من سلطة التصرف في ميادين محددة مثل إدارة مسرح الجريمة وتوقيف المشتبه فيهم وسماع أقوالهم وسماع الشهود، وتفتيش الأشخاص والمساكن، والتحقيق في حالات الجرائم المتلبس بها، وكذلك تنفيذ الإنابة القضائية وتعليمات النيابة، وتحرير المحاضر المختلفة، وكل هذا يتم تحت سلطة ورقابة النيابة (سلطان بن عياد الحربي، 2018، ص 80) .

كما أن للشرطة دوراً ولو ضيقا في مجال (الحكم) من حيث إصدار الغرامات في مخالفات معينة كمخالفات المرور أو مخالفات البناء أو الطريق العمومي وحماية البيئة والنظافة العامة والسكينة العامة، وعند القيام بمهامهم يحرص ضباط الشرطة القضائية بشدة على:

العمل دائما تحت إمرة النيابة وطبقا لأوامرها، واحترام التعليمات بما يستوجبه القانون ضرورة احترام حقوق الأفراد والحريات العامة، وعدم التعسف في استعمال السلطة التقيد بالعمل في إطار القانون، لا غير.

- أن ضباط الشرطة القضائية يتبعون للسلطة القضائية ويخضعون لإشرافها فيما يخص اختصاصهم.

- أن إلحاق صفة الضبط القضائي وسلطاته لا تكون إلا بقانون، لما في هذه السلطات من تعرض للحريات الفردية (عادل راشد الشارد، 1997، ص 52).

الاستنتاجات والتوصيات:

1- يعتبر الأمن الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس.

2- بلغت أعداد مراكز الشرطة نحو 67 مركزاً للشرطة عام 2000م ثم ارتفعت لتسجل 70 مركزاً للشرطة عام 2008م، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتسجل 80 مركزاً للشرطة عام 2020م، ثم استقرت حالياً لتصبح 86 مركزاً للشرطة تخدم نحو 3.4 مليون نسمة.

3- أعداد مراكز الشرطة في الامارات بلغت 86 مركزاً للشرطة تخدم نحو 9.4 مليون نسمة، حيث متوسط نصيب الفرد من مراكز الشرطة نحو 54150 نسمة / مركزاً للشرطة.

4- استحوذت امارة ابو ظبي على المرتبة الأولي في أعداد مراكز الشرطة، حيث بلغت 28 مركزاً للشرطة، يعمل بها نحو 30 ألف موظف.

5- جاءت امارات كل من القيوين وعجمان في المركز الرابع والأخير من حيث أعداد مراكز الشرطة في دولة الامارات بعدد مركزين للشرطة لكل منهما بنسبة 11.6% من جملة أعداد مراكز الشرطة بدولة الأمارات.

6- جاءت امارة الشارقة في المرتبة الثانية بعدد 15 مراكز للشرطة تمثل 17.4% من جملة أعداد مراكز الشرطة على مستوي دولة الامارات، يعمل بها نحو 10 آلاف موظف.

7- إن الدائرة الزرقاء تمثل نتائج المسافة المعيارية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تركز أو تشتت مراكز الشرطة حول المتوسط المكاني في الإمارات حيث انه كلما كبرت الدائرة دل ذلك على تشتت مراكز الشرطة، وكلما صغرت دل على تركز مراكزها في منطقة الدراسة.

8- نستنتج من تحليل اتجاه التوزيع المكاني لمراكز الشرطة في دولة الإمارات أن الثقل العام للتوزيع يتمركز بالمنطقة المركزية من الإمارات.

9- هناك تداخلا كبيرا بين نطاق التأثير للخدمات الامنية في منطقة الدراسة الذي يتركز في المنطقة المركزية في إمارة دبي ويمتد ناحية الجهة الشمالية الشرقية.

10- تبين من تحليل قيمة صلة الجوار بمواقع مراكز الشرطة في دولة الإمارات كما يوضحها بيانات شكل رقم (5) أن قيمة متوسط المسافة الفعلية بالمراكز الشرطة بلغت نحو 3.7 كم.

11- يتضح من قيمة الدرجة المعيارية (2) التي تبلغ 1.27 انها تقع في فئة القيمة الحرجة - 2.58 2.58 مما يدل على أن توزيع مراكز الشرطة في دولة الإمارات هو نمط عشوائي ناتج بفعل الصدفة ولم يتم التخطيط له.

12- تسعى الدولة الحديثة لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة بواسطة الهيئات الإدارية المختصة التي تقوم بوظيفة الشرطة الإدارية، ومن هذه الهيئات مصالح الشرطة الإدارية التابعة لإدارة الشرطة (الأمن العام).

13- تنحصر واجبات الشرطة في المجال القضائي في البحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع كافة الأدلة اللازمة للتحقيق والدعوى، ولا يكون لها الحق في مباشرة أي عمل من أعمال التحقيق أو الاتهام إلا بما تمنحه إياها سلطات التحقيق وسلطة القضاء.

ثانياً- التوصيات:

1- فتح مراكز شرطة جديدة في منطقة الدراسة وحسب المعايير المتبعة لأنشاء مراكز الشرطة وتوزيعها وفقا لعدد السكان في كل وحدة ادارية.

2- تعاون وزارة التخطيط مع وزارة الداخلية لوضع معايير تفصيلية لقيم خدمة مراكز الشرطة من خلال دراسة مشتركة لتمثل معايير محلية تعتمد على اجراء لتقييم والمقارنة ووضع الخطط المستقبلية ومن ضمنها تثبيت هيكلية مناسبة لـ (سكان مراكز الشرطة، جرائم / نسمة، جرائم / ضباط، مراتب / ضباط).

3- للوقاية من الجريمة لابد من الغاء البيئة المشجعة على وقوعها، وعدم اغراء المجرم بالتفكير في الاقدام على جريمته.

4- الاهتمام بالتربية والتعليم والتثقيف والحفاظ على العادات والتقاليد وقيم المجتمع العشائرية ولذلك لمنع انجراف فئة الشباب الى ذوات النفوس الضعيفة، فضلا عن توعية المواطن من خلال برامج التوعية والشعور بالمسؤولية حيث ان الامن مرتبط بالمواطن من خلال التعاون في الإبلاغ عن الجرائم والحالات المشبوهة للمجرمين، فضلا عن انتشار العولمة والتطور التكنلوجي من وسائل التواصل الحديثة والسريعة التي تعمل على انجراف وتغيير سلوك الفرد.

المصادر والمراجع

1- العمر، مضر خليل الشرطة ونظم المعلومات الجغرافية، دراسات في الامن الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات وزارة الداخلية / مديرية الشرطة العامة، العدد 1 و 2، 2001

2- سليمان، طارق محمد، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة توزيع مراكز الشرطة المجتمعية في مدينة الخرطوم الكبرى، الدورة العاشرة للمؤتمر الدولي جيوتونس، 2016

3- مراسي، محمد مدحت، تنظيم ادارة الشرطة الفلسطينية، ط 1، مطبعة كلية الشرطة، 1995

4- عمر، خالد احمد، المدخل الإدارة الشرطة، ط2، كلية الشرطة، دبي، 1997 .

5- المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض، ابحاث الندوة العلمية الثانية، الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، الفقر والجريمة، 1986

5- غيث، محمد عاطف، المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعارف الاسكندرية، 1988.

7- الصالح، ناصر عبد الله محمد محمود السرياني، الجغرافيا الكمية والاحصائية اسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، مكة المكرمة، 1420هـ .

8- أحمد، اسراء هيثم، التحليل الجغرافي لتوزيع مراكز الشرطة وعلاقتها في محافظة ديالي، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالي، العراق، 2018.

9- أحمد، ماهر صالح، عبد الامير عباس عبد، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد اتجاه توزيع مراكز الشرطة وانماطها فيجانب الكرخ، بغداد، مجلة ديالي، العدد 83، العراق، 2020.

10- محمد، صفاء جاسم، رافد موسي عبد حسون، التحليل المكاني لمراكز الدفاع المدني في مدينة الديوانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، جامعة القادسية، كلية الآداب، العراق، 2020.

11- الغماري، علاء محمد أحمد، العوامل المؤثرة في واقع توزيع أفراد الشرطة في قطاع غسة دراسة حالة، مجلة الدراسات المستدامة السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2021.

12- ثامر، سعد قاسم، مرتضي جليل ابراهيم، الكفاءة الوظيفية لمراكز الشرطة في مدينة النجف الاشرف باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة الباحث، المجلد 42، العدد الثالث، الجزء الأول، 2023.

13- الحربي، سلطان بن عياد، تقييم ملاءمة الكفاءة المكانية المراكز الشرط في مدينة بريدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث 2018، 72 الجزء 28، العدد

14- الشارد، عادل راشد، معوقات الأداء بمراكز الشرطة دراسة ميدانية لمراكز الشرطة بشرطة دبي، مجلة الأمن والقانون، اكاديمية شرطة دبي، الجزء 5، العدد 2، 1997.

15- بن عميرة، ماضي ضيف الله ماضي، فاعلية الخدمة الاجتماعية في مراكز الشرطة لتحقيق الأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية في مراكز الشرطة بمدينة الرياض، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم، كلية التربية، الجزء 3، العدد 9، 2018

16- Carty, William P.; Ren, Ling & Zhao, Jihong (2012). Police Strength in Large U.S. Cities during the 1990s: A Fixed-Effects Panel Analysis

17- Morabito, & Melissa Schaefer (2010). Understanding Community Policing Delinquent, 56 (4), 564- as an Innovation: Patterns of Adoption, Crim e & 587 Oct 2010

18- Cemil, D. Osman, D. & Serdar K (2007). "Acomparative Study Of The Police Training In The United Kingdom, The United States And Turky", Turkish Journal of Police Studies, 9(1-4).

19- McGrath, John J. (2006). "Boots on the Ground: Troop Density in Contingency Operations" Combat Studies Institute Press, Kansas 2006.